تنمية الرافدين ٧٧(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٠٩-١١٨]

علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٢

الدكتور طلال محمود كداوي
أستاذ مساعد/قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يمارس الإنفاق الحكومي تأثيرات إيجابية جمة على الناتج المحلي وبصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه، لكن درجة التأثير تتوقف بشكل أساسي على العديد من العوامل ذات العلاقة بالاقتصاد الذي ينفذ فيه الإنفاق. وسلطنة عمان بعدها دولة خليجية يتشابه هيكلها الاقتصادي مع ذلك الموجود في الدول الخليجية الأخرى من حيث هيمنة القطاع التعديني، ومخرجات هذا القطاع تجد طريقها إلى الخارج مما يجعل من قطاع التعدين القطاع الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي. مع ذلك فقد ظهر أن للإنفاق الحكومي في سلطنة عمان آثاراً إيجابية في الاقتصاد القومي لكنها متواضعة لا ترقى إلى درجة المحرك للاقتصاد. وهذا لا يعني البتة هامشية النشاط الحكومي، لا بل يبقى هذا النشاط على قدر من الأهمية .

المقدمة

لم يعد الإنفاق الحكومي مجرد تخصيص نقدي تستخدمه الحكومة من أجل القيام بواجباتها السيادية المؤطرة في مجال إشباع الحاجات العامة، وإنما أصبح اليوم أداة هامة من أدوات السياسة المالية يستخدم لتحقيق جملة من الغايات سواءً تلك التي وجدت الدولة من أجلها أو التي استجدت بفعل التطور الذي شهده دورها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبسبب هذا التطور الذي لحق كينونة الإنفاق الحكومي، فقد شهدت ساحة البحث العلمي خلال العقود الخمسة المنصرمة بزوغ العديد من الدراسات تناولته بالبحث والتحليل ومن زوايا متعددة وخاصة لناحية الآثار التي يتركها هذا الإنفاق على صفحات المجتمع بقصد رئيس هو تشخيص المجالات التي يؤثر فيها، وطبيعة هذا التأثير من أجل تجنب الآثار غير المرغوبة وتفعيل الآثار المفضلة.

وتحاول الدراسة هذه تسليط الضوء على أحد جوانب تأثيرات الإنفاق الحكومي متمثلاً بالتأثير على الأداء الاقتصادي وذلك عبر بناء نموذج قياسي بسيط متخذين من سلطنة عمان حالة دراسية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٢، وذلك بهدف تحديد طبيعة الدور الذي تمارسه الدولة عبر إنفاقها على الاقتصاد القومي من حيث اتجاه التأثير (إيجابي أو سلبي) وحجم التأثير.

تاريخ التسلم ٢٠٠٤/١٠/٢٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٣/٢

أولاً. مفهوم الأداء الاقتصادي

ليس من السهل إعطاء تعريف محدد للأداء الاقتصادي لسبب أساسي إن الأداء الاقتصادي يتضمن العديد من الجوانب ذات الصلة بالمتغيرات الاقتصادية. ولهذا، فإن تقييم الأداء إنما ينصب على متابعة التطور في هذه الجوانب، أي سلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الوقت. ولعل الوقوف على الأداء الاقتصادي في دولة معينة لغرض تقييمه إنما يتم عبر الإجابة على التساؤلات الآتية (Kamarch, 1970, 158-159):

١. ماذا حصل للإنتاج والدخل؟
٢. ما هي مديات تعبئة الموارد للتنمية / النمو؟
٣. ما هي مديات نمو الادخار القومي ومعدلاته؟
٤. ما هي درجة الكفاءة التي استخدمت بها الموارد المالية المتاحة؟
٥. ما مدى نجاح الدولة في المحافظة على الثقة في العملة وفي القيمة المستقبلية للمدخرات؟
٦. ما هو معدل الزيادة في الصادرات ومتحصلات الصرف الأجنبي الأخرى؟
٧. ما هي درجة الكفاءة التي أدير بها ميزان المدفوعات والدين الخارجي؟
٨. هل إن نمو السكان يشكل مشكلة؟ إذا كانت كذلك مما تتشكل هذه المشكلة؟ وما هي المحاولات للتعامل معها؟

وبذلك، فإن الإجابة على هذه التساؤلات تحدد نمط الأداء المتحقق ومستواه في الدولة من حيث كونه إيجابياً أو سلبياً أو كونه أداء عالياً أو ضعيفاً .

وتجدر الإشارة إلى إن هناك العديد من الخيارات لتقييم الأداء، فإما أن يكون التقييم شمولي، بمعنى تتبع التطور في جميع الجوانب المكونة للاقتصاد، أو أن يكون التقييم جزئياً أي التركيز على أحد الجوانب .

وبالنسبة للدراسة التي نحن بصددها سننظر إلى الأداء الاقتصادي من منظور التطورات في مجال الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد في تقديرنا مرتكز Core أو محصلة التطورات في المجالات الأخرى.

ثانياً. علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي

كما هو معلوم أن زيادة الناتج المحلي تؤشر وضع نمو اقتصادي (Shapiro, 1978, 385) (Krause, 1961, 29) (Leibenstein, 1957, 7) وهو وضع مرغوب فيه جداً لا بل أنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء. وقد مر الفقه المالي والاقتصادي بمرحلتين من حيث تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. ففي البدء، التصور الذي كان سائداً وذو أرضية واسعة الانتشار هو أن الحكومة تمثل عبئاً على الجزء المنتج من الاقتصاد وإنه هناك فقط نفقات معينة قليلة هي منتجة والتي تولد دخلاً خاصاً و / أو عاماً إضافياً مستقبلياً. لكن بعد ذلك، تغيرت النظرة وبرزت فرضية لاقت قبولاً كبيراً وهي إن النفقات الحكومية تنتج النمو عن طريق زيادة الناتج القومي الإجمالي من خلال عمل المضاعف Multiplier (Froehlich, 1956, 181).

على أية حال، فإنه لا يمكن الجزم بما سيترتب على الإنفاق الحكومي من آثار اقتصادية وخاصة على الناتج المحلي. فقد يؤثر الإنفاق الحكومي سلبياً أو إيجابياً على المتغيرات الاقتصادية، ويتوقف طبيعة وحجم التأثير على (الجالودي، ١٩٩٣،٣٧) :

- الخصائص الهيكلية للاقتصاد .
- مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد .
- مستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد.
- مدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها.
- مصادر تمويل الإنفاق الحكومي.
- أوجه تخصيص الإنفاق الحكومي.
- المدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي.

ومن هنا يمكن القول بأن الآثار التي يتركها الإنفاق الحكومي تتباين بحسب طبيعة الاقتصاد الذي ينفذ فيه الإنفاق لناحية كونه اقتصاداً متقدماً ذا طاقات إنتاجية معطلة أو دون الاستخدام أو اقتصاد نام / ناشئ ذا طاقات ضعيفة أو مفتقدة. لكن الذي لا يمكن نكرانه أن هناك العديد من القنوات يترك من خلالها الإنفاق الحكومي آثاراً إيجابية (توسعية) على الناتج المحلي لعل الرئيس منها :

§ مساهمة الإنفاق الحكومي في رفع الإنتاجية القومية في الاقتصاد عبر الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والتدريب. وهناك العديد من الشواهد تبرهن على صحة هذا الدور.

§ مساهمة الإنفاق الحكومي في تكوين المزيد من الفرص التشغيلية عبر الإدارات الحكومية المستحدثة نتيجة التوسع في دور الدولة. وتجدر الإشارة إلى إن المحتوى التشغيلي للإنفاق الحكومي كبير جداً يفوق نظيره في القطاعات الأخرى، فقد قدرت إحدى الدراسات (Fletcher, 1979, 445) إن كل مليار دولار إنفاق على الخدمات الصحية يوفر ٧٧٠٠٠ فرصة عمل، وإذا استخدم هذا المبلغ في الإنفاق على التعليم فإنه يوفر ١٠٠٠٠٠ وظيفة .

ويحصل تأثير الإنفاق على الإدارات الحكومية على الناتج المحلي عبر اتجاهين :

الأول : هو إن قيمة إنتاج هذه الإدارات يدخل في الناتج المحلي.

والثاني: هو إن مدخولات الأفراد العاملين سوف تجد طريقها إلى السوق على شكل طلب على السلع والخدمات مما يوسع الإنتاج.

§ مساهمة الإنفاق الحكومي في تعبئة الموارد والتشجيع على الاستخدام الكامل لممكنات الإنتاج المتواجدة، اذ إن هذا الإنفاق وبصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه يعد بمثابة إضافة إلى الطلب مما يحفز على تشغيل الموارد العاطلة ورفع مستوى استخدام الطاقة المتاحة. مع ملاحظة أن أثر هذا الإنفاق سوف لا يتحدد بحجمه (أي إن الزيادة في الإنتاج لن تكون بالقدر ذاته المكافئ للزيادة في الإنفاق) وإنما في ظل ظروف مفضلة و / أو مرغوبة فإن إنفاق حكومي معين قد يخلق حجماً من الإنتاج الخاص يكون بعدة أضعاف أكبر منه (Sumner, 1955, 41). وبذلك يكون الإنفاق الحكومي أداة بيد الدولة تستخدمه للمساعدة في

المحافظة على سوق السلع ولموازنة الاتجاهات غير المرغوبة. وقد يساعد هكذا إنفاق المنشآت على التحول خارج الصناعات التي نمت وتطورت أكثر من الحاجة لها إلى أخرى، لأنه سيولد طلباً جديداً أو إضافياً مما يوفر فرصاً جديدة لتحقيق الربح ويزداد الاستثمار استجابة إلى الأرباح العالية مما يضع الاقتصاد على نسق نمو أسرع طويل الأجل. وفي الكثير من الأحيان، فإن الإنفاق الحكومي يزيد من الإنفاق الكلي بصورة استقامية.

- § مساهمة الإنفاق الحكومي بشكل مباشر في زيادة الإنتاج عبر الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الدولة في ميادين الإنتاج وخاصة الصناعات الحيوية الثقيلة.
- § مساهمة الإنفاق الحكومي في توفير البنى الارتكازية Infrastructure والتي تعد الأساس الذي يعتمد عليه نمو النشاط الخاص وتقدمه لأنها بالنسبة له تعد بمثابة وفورات خارجية External Economies .

نخلص من ذلك، إن هناك العديد من الإسهامات الإيجابية التي يقدمها الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي، وفي الكثير من الأحيان لا يمكن لهذا الناتج أن يتضافر بدون هذا الإنفاق مما يمكننا من وصفه بأنه ضرورة تستلزمها معطيات النمو والتطور.

ثالثاً. نموذج لقياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي في سلطنة عمان

بادئ ذي بدء، لابد من الإشارة إلى أنه ليس من أهداف الدراسة الولوج في محددات النمو الاقتصادي (معبراً عنه بالتغيرات في الناتج المحلي) في سلطنة عمان، وإنما الذي يهمنا هو التعامل مع حقيقة أن الإنفاق الحكومي، من وجهة نظرنا، يعد محدداً هاماً يؤهل بمستوياته الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاستعداد والانطلاق والتي عندها يكون قادراً على الإنتاج والمحافظة على ديمومة التطور والنمو. ولذلك، سنحاول بناء نموذج قياسي من معادلة واحدة مفترضين ضمنياً وجود اتجاه واحد للعلاقة السببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير المعتمد. وهذا لا يعني البتة إنكار وجود التأثيرات التبادلية. لكن طالما لا نهدف إلى تحليل محددات النمو، فإن تشخيص هكذا تأثيرات سوف لن يكون ذا جدوى تناوله.

١. هيكل النموذج

كما هو معلوم، إن الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان ليس هو إلا انعكاس لطبيعة الاقتصاد. وإن الاقتصاد يتشكل من العديد من القطاعات سواءً كانت طبيعتها القانونية عامة أو خاصة. ولو انطلقنا من متطابقة الحسابات القومية التي تأخذ الصيغة الآتية:

$$Y = C + I + G + E - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

اذ إن :

Y : الدخل أو الناتج

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

E : الصادرات
M : الاستيرادات
وبما إن الادخار S يساوي :

$$S = Y - C \qquad (2)$$

وإن دالة الادخار :

$$S = sY \qquad (3)$$

اذ إن :
s : الميل للادخار
والاستيرادات من ثلاثة أصناف : استهلاكية، إنتاجية، وحكومية. فالأولى دالة في الدخل m_1 والثانية دالة في الاستثمار m_2 والثالثة دالة في الإنفاق الحكومي m_3 وحسب الآتي:

$$M = m_1 Y + m_2 I + m_3 G \qquad (4)$$

وبما أنه بإمكاننا إعادة ترتيب معادلة 1 حسب الآتي:

$$Y - C = I + G + E - M \qquad (5)$$

وبتعويض المعادلات (4, 3, 2) في معادلة 5 ينتج :

$$S = I + G + E - M$$
$$sY = I + G + E - m_1Y - m_2I - m_3G$$
$$sY + m_1Y = I\,(1-m_2) + E + G\,(1-m_3)$$

$$Y = \frac{1-m_2}{s+m_1} I + \frac{1}{s+m_1} E + \frac{1-m_3}{s+m_1} G \qquad (6)$$

ومن خلال هذه الصيغة المختصرة يمكن أن نشخص آثار الإنفاق الحكومي في النموذج على الدخل (الإنتاج) من خلال تفاضل $\frac{\delta Y}{\delta G}$ الذي يساوي :

$$\frac{1-m_3}{s+m_1} \qquad (7)$$

هذا الحد يمكن أن نطلق عليه مضاعف الإنفاق الحكومي Government Expenditure Multiplier. ويعبر هذا المنظور عن الأثر المباشر وأثر الأجل القصير .

وبالإمكان، إذا ما طور النموذج وتم توصيف دالة الاستثمار والأخذ بنظر الاعتبار الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد ومعدل استغلال الطاقة أن نتوصل إلى صيغة موسعة وهي إن الإنتاج دالة في كل من الصرف الأجنبي، السكان، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، والإنتاجية (Faini, Annez & Taylor, 1984, 488-491). وهو ينطبق فعلاً على الاقتصاد العماني. وإذا أضفنا عامل المستوى العام للأسعار (التضخم) وعامل الزمن فإنه بإمكاننا صياغة هيكل نموذج العوامل المؤثرة في الناتج المحلي في عمان حسب ما هو معروض في الشكل الآتي:

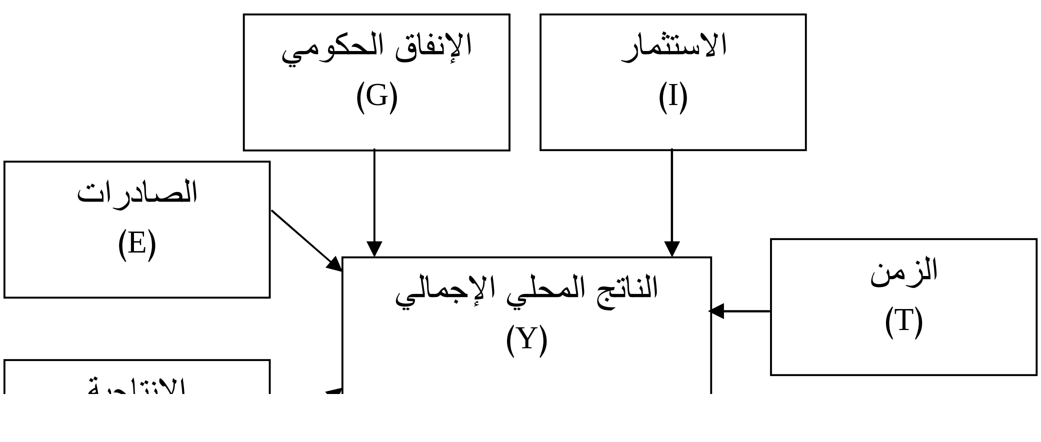

الشكل ١
العوامل المؤثرة على الناتج المحلي في سلطنة عمان

فالناتج المحلي في عمان Y يتأثر بالصادرات E حيث إنه اقتصاد استخراجي، كما إنه يتأثر بالاستثمارات المادية I وبالسكان P والإنتاجية (التقدم التقني) Z وأيضاً بالتغيرات في المستوى العام للأسعار CPI وبالإنفاق الحكومي G وبالزمن T. ولتعيين أثر هذه المتغيرات كمياً فقد وصفنا النموذج القياسي الآتي:

$$Y = a + b_1G + b_2CPI + b_3E + b_4I + b_5P + b_6Z + b_7T + \mu$$

٢. توصيف متغيرات النموذج

فيما يخص المحلي Y الذي يمثله المتغير المعتمد المطلوب تفسير الاختلافات الكلية فيه عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية بالريال العماني. بينما عبرنا عن الإنفاق الحكومي G بمستوى هذا الإنفاق بالأسعار الجارية بالريال العماني. والمستوى العام للأسعار CPI فقد أخذنا التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وقد عبرنا عن الصادرات E بنسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. والاستثمار I عبرنا عنه بمعدل الاستثمار القومي الاستثمار بعده نسبة في الناتج المحلي والسكان P بمعدل النمو السنوي للسكان. أما الإنتاجية Z فقد اعتمدنا متغيراً نائباً Proxy Variable لها وهو متوسط الدخل الفردي، إذ يعبر هذا المؤشر عن درجة تمكن الاقتصاد من اللحاق بالعالم الخارجي، فكلما كان متوسط الدخل الفردي أعلى صغرت الفجوة بين التقنية المحلية والتقنية الخارجية (كداوي، ٢٠٠٠، ٢٠٧). أما عامل الزمن T فقد أعطينا له ترميزاً ترتيبياً يبدأ برقم ١ للسنة الأولى وهكذا.

٣. افتراضات النموذج

يقوم النموذج على الافتراضات الآتية:

- § إن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ويوسعه من خلال اتجاهين: الأول، مباشر عبر إضافة حجم هذا الإنفاق إلى متطابقة الدخل القومي. والثاني، غير مباشر عبر الآثار التي يتركها على الإنتاجية وحفز الطلب المجموعي وتوفير خدمات البنى الارتكازية. ولهذا يتوقع للمعلمة b_1 أن تكون معنوية وموجبة.
- § إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تضخم قيمة الناتج المحلي وزيادته بشكل ظاهري، كما إنه من جانب آخر يعطي حفزاً لاستغلال بعض الموارد الاقتصادية التي لم تكن تستخدم سابقاً. ولهذا يتوقع للمعلمة b_2 أن تكون موجبة ومعنوية.
- § إن الصادرات بعدّها أحد أشكال انسياب رأس المال الأجنبي تمثل إضافة (حقن) إلى الموارد المحلية. وعندما تشكل الصادرات النفطية جل الصادرات في عمان وهذا القطاع تحت إشراف الدولة، فإن الإيرادات المتأتية منها أكثر سهولة في توجيهها إلى الاحتياجات ذات الأولويات العالية من المدخرات المتحققة داخل البلد التي قد توجه نحو مجالات قد لا تكون ذات فائدة كبيرة كالعقارات. وبذلك، فإنها تعطي حافزاً للحكومة لاتخاذ اجراءات تحسن الأداء الاقتصادي مما يتوقع للمعلمة b_3 أن تكون موجبة ومعنوية.
- § إن عمان دولة ناشئة يعوزها الكثير من الاستثمار، ولهذا فإن الاستثمار وخاصة إذا كان في المجالات الإنتاجية يسهم بشكل فاعل في نمو الناتج، ولهذا يتوقع للمعلمة b_4 أن تكون موجبة ومعنوية.
- § إن أثر السكان على الناتج المحلي غير محدد، فقد يكون ذا أثر إيجابي إذا كانت الزيادات السكانية منخرطة في ميدان الإنتاج. أما إذا لم يواكب الزيادات السكانية زيادة في التشغيل فقد يكون تأثير السكان سلبياً. ونظراً لعدم تمكننا من الحصول على بيانات عن سوق العمل في عمان فسنكون في وضع غير قادرين على تحديد الاتجاه الدقيق لتأثير متغير السكان. ومع ذلك يتوقع للمعلمة b_5 أن تكون موجبة.
- § إن زيادة الإنتاجية تنعكس حتماً في زيادة الإنتاج. ولهذا فإن المعلمة b_6 يتوقع لها أن تكون موجبة ومعنوية.
- § إن منطق التطور يفرض نمواً في المتغيرات الاقتصادية مع مرور الزمن ولهذا يتوقع للمعلمة b_7 أن تكون موجبة ومعنوية.

٤. الفترة الزمنية ومصادر البيانات

يغطي النموذج المدة ١٩٨٠-٢٠٠٢ اذ تمكننا من الحصول على بيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج ضمن إصدارات صندوق النقد الدولي (UN, IMF, 1982-2003). وهذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي دون مشاكل، ناهيك عن أن هذه المدة شهدت تطورات هامة على صعيد الناتج المحلي والإنفاق الحكومي.

٥. تقييم النموذج وتقديره

سنركز في تقييم الصلاحية التجريبية للنموذج على الاختبارات الإحصائية سواءً ما يتعلق منها بالمعلمات الهيكلية (اختبار t والخطأ المعياري) أو بالجودة الإجمالية (معامل التحديد المعدل R^{-2} واختبار F). وطالما النموذج من معادلة واحدة فسنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ذات المرحلة الواحدة في تقدير النموذج مستعينين بالبرامج الجاهزة.

٦. نتائج التقدير

ظهرت نتائج التقدير للنموذج حسب الآتي :

$$Y = - 2907+0.380\ G +2.02\ CPI +29.2\ E + 6.61\ I - 117\ P + 1.69\ Z + 154\ T$$

(-7.27) (2.28) (0.20) (6.44) (1.36) (-1.26) (7.75) (8.83)

$R^{-2} = 99.7\%$ $F = 942.42$

ويلاحظ من نتائج التقدير أن الصلاحية التجريبية للنموذج مقبولة جداً، وإن غالبية المعلمات المقدرة ذات معنويات إحصائية عالية ومقبولة وتتفق مع الافتراضات التي تبناها النموذج ماعدا حالتين: الأولى : لم يظهر وجود تأثير معنوي للمستوى العام للأسعار على الإنتاج المحلي. وهذه النتيجة مقبولة لأن التغيرات في الأسعار في سلطنة عمان ليست بتلك الدرجة التي تترك آثاراً على المتغيرات. فالتضخم الموجود هو من النوع السلس Mild وذي الحد الواحد One Digit. أما الحالة الثانية، فقد ظهر تأثير السكان سالباً ومنخفض المعنوية، مما يشير إلى عدم وجود تناسب بين فرص التشغيل وتزايد السكان. وإذا تجاوزنا هاتين الحالتين، فقد ظهر أن الإنفاق الحكومي ذو تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي، اذ إن زيادة الإنفاق بريال واحد تتزامن معه زيادة الإنتاج بشكل مباشر بـ 0.4 ريال. وكل نقطة زيادة في معدل التصدير تدفع الإنتاج إلى التزايد بـ 29 مليون ريال. وتزايد الاستثمار القومي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تزايد الإنتاج بـ 6.6 مليون ريال. وارتفاع الإنتاجية بريال واحد يؤدي إلى تزايد الإنتاج بـ 1.7 ريال. ويتزايد الإنتاج كل سنة بـ 154 مليون ريال.

هذه النتائج تكشف وبشكل جلي عن أن المتغيرات ذات الدرجة العالية من التأثير على الناتج المحلي الإجمالي هي: الإنفاق الحكومي والصادرات والإنتاجية. ولكن درجة التأثير متباينة بين هذه المتغيرات، فقد ظهر أن قطاع التصدير يعد القطاع الأول الذي يتحكم في نسق الناتج المحلي وهي مسألة منطقية للاقتصاد العماني حيث إنه اقتصاد استخراجي/تعديني، حيث يشكل قطاع التعدين بحدود 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ومخرجات هذا القطاع يوجه ما يقرب من 90% منها إلى القطاع الخارجي. وظهر إن الإنتاجية تأتي في المرتبة الثانية من ناحية التأثير. أما القطاع الحكومي معبراً عنه بالإنفاق الحكومي فعلى الرغم من تأثيره الإيجابي والمعنوي إلا أن درجة التأثير منخفضة إلى حد كبير. فمضاعف الإنفاق الحكومي ( ) يقل عن الواحد الصحيح وبالتحديد 0.4 ولعل هذا ناجم من وجود العديد من التسربات من دورة الدخل في الاقتصاد العماني متمثلة بالاستيرادات، لأنه بحسب معادلة 7 آنفة الذكر فإن ارتفاع كل من m_1 التي تعبر عن الميل الحدي للاستيراد الاستهلاكي وm_3

التي تمثل الميل الحدي للاستيراد الحكومي سوف يقللان وينتقصان كثيراً من قيمة المضاعف.

رابعاً. النتائج

من خلال التحليل السابق نستنتج أن هناك آفاقاً رحبة بامكان الانفاق الحكومي ان يمارس فيها دوراً مؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي باتجاه توسيعه وزيادته. واتجاه التأثير ونطاقه تتحكم فيه العديد من العوامل ذات العلاقة بالاقتصاد الذي ينفذ فيه الإنفاق. ولعل الاقتصاد العماني الذي يهيمن على تشكيلته القطاع الاستخراجي جعل من قطاع التصدير القطاع الرئيس والقائد والأكثر تأثيراً في الناتج المحلي. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للسياسة الإنفاقية الحكومية على صفحات الاقتصاد القومي، إلا أن مستوى تأثيرها ضعيف وخاصة المباشرة منها وأغلب الظن أن الآثار غير المباشرة، للإنفاق الحكومي تفوق كثيراً تلك المباشرة ولذلك فإنه لمن خطل الرأي تجاهل السياسات الحكومية أو تهميشها.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. جميل الجالودي، الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة دراسات، جامعة مؤتة، السنة ٢٠، العدد ٣، ١٩٩٣.
٢. طلال كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٠.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Faini Riccardo, Patricia Annez and Lance Taylor, "Defense Spending, Economic Structure and Growth", Economic Development and Cultural Change, Vol. 32, No. 3, April, 1984.
2. Fletcher Max Ellis, Economics and Social Problems, Houghton Mifflin, MA, 1979.
3. Froehlich Walter, Discussion, American Economic Review, Vol. XLVI. No., 2, May, 1956.
4. Kamarch Andrew M., "The Appraisal of Country Economic Performance", Economic Development and Cultural Change, Vol. 18, No. 2, January, 1970.
5. Krause Walter, Economic Development, Wadsworth Publishing Co., California, 1961.
6. Leibenstein Harvey, Economic Backwardness and Economic Growth, John Wiley and Sons, New York, 1957.
7. Shapiro Edward, Macroeconomic Analysis, 4th. ed., Harcourt Brace Jovanovich Inc., New York, 1978.
8. Slighter Summer H., "The Economics of Public Works", Readings in Fiscal Policy, George Allen and Unwin Ltd., London, 1955.
9. UN, IMF, GFS, 1982, 1990, 1998.

The Relationship Between Government Expenditure and Economic Performance in Oman During the Period 1980-2002

ABSTRACT

Government expenditure expresses many positive effects on gross domestic product irrespective to the shape it takes. The degree of influence depends mainly on many factors related to the nature of the economy. Oman as a gulf state, its economic structure is dominated by extraction sector, the output of this sector normally headed to abroad. This situation makes the export sector the most influential sector in the economy. Nevertheless, it appeared that government expenditure in Oman had experienced a positive effect, but could not be regarded as a stimulus to the economy. This does not mean that government activity is useless. On the contrary this activity remains of great importance.